الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/40/135/Add.1
5 July 1985
ARABIC
ORIGINAL :ENGLISH

الدورة الاربعون
البندان ١٠٥ و ١٢١ (أ) من القائمة الاولية *

مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

وحدة التفتيش المشتركة : تقارير وحدة التفتيش المشتركة

دور مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنوب شرقي آسيا (١٩٧٩ — ١٩٨٣)

تعليقات الامين العام

يتشرف الامين العام بأن يقدم للجمعية العامة تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " دور مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنوب شرقي آسيا (١٩٧٩ — ١٩٨٣) " (A/40/135) .

* A/40/50/Rev.1 .

85-20080

Digitized by UNOG Library

مرفـــــق

تعليقات الامين العـــام

مقدمـــــة

يطرح التقرير عددا من المسائل ذات الصلة فيما يتعلق بأنشطة مفوضية الأمـــم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنوب شرقي آسيا . وبوجه عام ، يعتبر التقرير جهدا بنّـاء لصياغة مقترحات ، الهدف منها القيام بهذه الأنشطة على وجه أحسن . وفيما يلـــي التعليقات المفصلة على التوصيات أو المقترحات الرئيسية التي وردت في التقرير .

يتناول الجزء الاول من التقرير (الفقرات ٧ ــ ١٩) الاطار القانوني لأنشـــطة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنوب شرقي آسيا (١) . وينبغي أن يذكـــر في هذا الصدد أن مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين واجهت في السنوات الاخيـرة مشاكل حماية من أخطر ما عرفت في جنوب شرقي آسيا . ومن الواضح ان افتقار المنطقـــة الى هياكل اساسية قانونية لحماية اللاجئين ، وقلة عدد دول جنوب شرقي آسيا المنضمـــة الى الصكوك الدولية المعنية باللاجئين ، كانا عقبة امام الجهود الرامية الى معالجة هـــذه المشاكل . ومع ذلك فقد تناولت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين المشاكل علـــى اساس اقليمي من حيث ايجاد الحلول الدائمة وكذلك من حيث الحماية الدولية للاجئيـن . واستمرت الاتصالات الدبلوماسية رفيعة المستوى لعدد من السنوات مع بلدان اللجـــوء وبلدان المنشأ في محاولة لتشجيع حلول من قبيل العودة الاختيارية الى الوطن خاصـــة . وبالمثل ، تمت على اساس اقليمي معالجة الاستجابة للحماية مثل التدابير المتعلقـــة بهجمات القراصنة في أعالي البحار وتعزيز التدابير لضمان تحسين عمليات الانقاذ فـــي البحر . ومما لا شك فيه ان المزيد من الدعم الاقليمي من قبل الحكومات في جنوب شرقـــي آسيا ، حسبما يقترح في الفقرة ١٩ من التقرير ، خليق بأن يعزز هذا النهج .

تعليقات خاصـــة

الفقرة ٢١ : ينبغي توضيح ان الفييتناميين الذين يغادرون بلدهم في اطـــار برنامج تنظيم المغادرة ليسوا لاجئين . وان المشاريع المشار اليها في الصين وفـــي لاوس مشاريع توطين محلية للاجئين القادمين الى تلك البلدان من فييت نام وكمبوتشيا علـــى التوالي . كما تقدم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة الى اللاجئيـــن الكمبوتشيين في فييت نام باعتبار ذلك جزءا من برنامج المساعدة الذى تضطلع به فـــي جنوب شرقي آسيا .

../..

Digitized by UNOG Library

الفقرتان ٢٨ و ٢٩ : يوصي المفتش بأن تتحلى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بقدر أكبر من الحصافة في توزيع موارد الميزانية العادية لدى أداء مسؤولياتها الميدانية . وكما جاء في التقرير ، قام الامين العام والمفوض السامي في عام ١٩٨٢ باستعراض مشترك لمسألة قسمة المصروفات الادارية لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بين الميزانية البرنامجية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وترد نتائج " الاستعراض المشترك لتمويل التكاليف الادارية لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين " في وثيقة الجمعية العامة A/C.5/37/1 الصادرة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ . وترد حلول مسألة القسمة في المادة ٢٠ من النظام الاساسي لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د - ٥) ، التي تنص على ما يلي :

" تمول المفوضية من ميزانية الامم المتحدة . وما لم تقرر الجمعية العامة فيما بعد خلاف ذلك ، لن تحمل على ميزانية الامم المتحدة أية مصروفات أخرى سوى المصروفات الادارية المتصلة بأداء المفوضية لمهامها ، وستمول جميع المصروفات الاخرى المتصلة بأنشطة المفوض السامي من التبرعات " .

ونتيجة لذلك ، خلص الاستعراض المشترك الى أنه فيما يتعلق بالعمليات الميدانية العادية للمفوضية ، لا تتصل بأداء المفوضية لمهامها سوى الوظائف والمصروفات ذات الصلة الخاصة بالممثلين أو القائمين بأعمال البعثات (أو رؤساء المكاتب الفرعية التي تتكفل ببلد بكامله) ، وبموظفي الحماية وبوظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة لكل مكتب ميداني ، وبالتالي تحمل بصورة مناسبة على الميزانية البرنامجية العادية . اما جميع الوظائف الاخرى فتعتبر وظائف ذات طبيعة تشغيلية ولهذا تحمل بصورة مناسبة على الموارد الخارجة عن الميزانية . ومن شأن هذا أن يعطي المفوضية هيكلا اداريا أدنى تحت الميزانية البرنامجية العادية والمرونة اللازمة في توزيع وظائفها الخارجة عن الميزانية حسب مدى وخطورة حالات اللاجئين .

ولا يتناول الاستعراض المشترك مسألة موارد الميزانية العادية التي يستصوب توزيعها تبعا لمدى وخطورة حالة معينة للاجئين . وتركزت اعمال الاستعراض المشترك على تعريفي " النفقات الادارية " مقابل " الأنشطة التشغيلية " اللذين قدمتهما اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في عام ١٩٥٢ وقبلتها اللجنة الخامسة (A/C.5/37/1، الفقرات ١٠ و ١١ و ١٩) وبعبارة أخرى ، تحسب تكاليف وظائف مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين على الميزانية البرنامجية العادية او الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية ، وذلك حسب مصدر تمويل الوظيفة المشغولة ، لا حسب ما قد يكون للموظفين من خبرة .

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٣٠ : اضطرت البرامج في جنوب شرقي اسيا الى أن تركز على المساعدة الفورية ، ريثما تتم اعادة التوطين في بلدان ثالثة ، وهو الحل الوحيد الواسع النطاق ، حيث ان الحل المفضل المتعلق بالعودة الاختيارية الى الوطن ، لم يكن متاحا على نطاق كبير . ولا تزال الظروف اللازمة لتعزيز هذا الحل غير موجودة في المنطقة . ومع ذلك ، فقد تم توطين البعض محليا في المنطقة مما أفاد نحو ٢٨٠ ٠٠٠ شخص من الهند الصينية . وفي هذه الظروف ، ليس لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أى خيار غير الاستمرار في أنشطة الاغاثة ، ريثما تتاح الحلول الدائمة . ومن جانب آخر ، يكاد يكون اتفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بلدان الهند الصينية مقصورا على تعزيز الحلول الدائمة .

الفقرة ٣١ : وقد دلت التجربة على أن عدد الموظفين في مكتب فرعي أو فرع من فروع المكاتب لا يمكن ان يتناسب تماما سواء مع حجم برنامج المساعدة المادية أو مع اعداد اللاجئين ؛ وقد تكون أنشطة الحماية الدولية ، والاعلام ، والاتصال مع الأمم المتحدة أو غيرها من الأجهزة الاقليمية وتعقيد كل حالة ، عناصر مسؤولة عن اختلافات كبيرة في هذا التناسب . وقد يكون لشروط تنفيذ برنامج المساعدة المادية نفسه في بلد معين وطبيعة البرامج ، تأثير على عدد الموظفين اللازمين . وعلاوة على ذلك ، فمع تقدم حل كاعادة التوطين ، فان ما يترك من اللاجئين هم عادة من الذين يصعب للغاية ايجاد اماكن لهم ويحتاجون الى تدابير اضافية ، بما في ذلك التدريب المهني واسداء المشورة . وبناء على ذلك ، ففي بعض البلدان في جنوب شرقي اسيا ، حيث حدثت بالفعل تخفيضات في عدد الموظفين لدى تنفيذ الحلول ، فان ما يلزم من عدد الموظفين مازال مرتفعا نسبيا .

الفقرة ٣٢ : وكمبدأ ، ووفقا للمادة ٠١ من النظام الاساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، " يقوم المفوض السامي بادارة أى أموال ، سواء كانت عامة أو خاصة ، يتسلمها لمساعدة اللاجئين ، كما يقوم بتوزيعها فيما بين الوكالات الخاصة و ، حسب الاقتضاء ، العامة التي يرى انها اكثر تأهيلا لادارة هذه المساعدة " . وبناء على ذلك ، تلزم درجة معينة من الاعتماد على الوكالات الحكومية والطوعية . ولمجابهة حالة من حالات اللاجئين ذات حجم كبير ، كالتي تواجه في جنوب شرقي آسيا ، يجب على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ان تختار من بين العدد الكبير من الوكالات العاملة بغية تنفيذ برنامجها . ويتم الاختيار على اساس عوامل مثل سمعة الوكالة ، والارتباط السابق بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بلد معين أو في مكان آخر من العالم ، ومعرفة المنطقة ، والمؤهلات المحددة ، وطبيعة الحال ، الكفاءة الشاملة . وقد تتطلب العمليات الملحة ، من وقت لاخر ، ترتيبات مع وكالة أقل تجهيزا بالمعدات تكون هي الوكالة الوحيدة المتاحة لمهمة محددة أو في

Digitized by UNOG Library

منطقة معينة . وعندما يكتسب برنامج ما زخما فان بامكان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ان تنسق ، على نحو عام ، وعلى الأخص فيما يتعلق باستخدام اموالها الخاصة (الاتفاقات مع الشركاء المنفذين ورصد التنفيذ) . ومع ذلك ، فان هناك دائما بعض جوانب اعمال الوكالات تتصل بمجالاتها الخاصة ، التي تطبق فيها سياساتها الخاصة ، وتقوم بابلاغ مقارها بها . وبناء على ذلك ، فان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، دون ان تكون " مفرطة التبعية " ، تجد بالفعل بعض القيود في علاقتها مع الوكالات .

الفقرة ٣٧ : وعلى الرغم من أن العمليات المالية اليومية يؤديها موظفون من فئة الخدمات العامة ، فان الاشراف والمهام المالية الاساسية يمارسها موظفون من الفئة الفنية (موظفو البرامج أو الموظفون الاداريون) . وظلت وظائف موظفي البرامج موجودة منذ وقت طويل . وتم انشاء وظائف الموظفين الاداريين تدريجيا في جميع المكاتب الاقليمية أو المكاتب الفرعية ذات الاعداد الكبيرة من الموظفين وفي بانكوك تم مؤخرا انشاء وظيفة مثل ساعد مسؤول عن البرامج والادارة . ويتفق الامين العام مع وحدة التفتيش المشتركة على أهمية هذه الاختصاصات التي تتلو الاختصاصين الاساسيين للمكتب (الحماية الدولية والبحث عن حلول دائمة للاجئين) ، ويتم بذل كل جهد لايجاد الوظائف اللازمة ولملئها بالاكفاء . وفي جنوب شرقي اسيا يوجد الموظفون الاداريون ذوو الخبرة المحليون والمؤهلون في جميع المكاتب في المنطقة كما يتم عقد الدورات التدريبية المنتظمة لهؤلاء الموظفين في جنيف وجنوب شرقي اسيا على السواء . وعلاوة على ذلك ، ظلت المسؤولية الشاملة لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مسائل الرقابة المالية من المبادئ الاساسية ويشرف موظفون دوليون من الفئة الفنية على جميع الموظفين من فئة الخدمات العامة .

الفقرة ٣٨ : وفي بداية عام ١٩٧٥ لم يكن لمفوضية الأمم المتحدة وجود من الناحية الفعلية في جنوب شرقي اسيا ، باستثناء مكتب صغير في هونغ كونغ . وبعد وصول جماعات اللاجئين الى جميع انحاء الاقليم فيما بعد (تم بلوغ الذروة في عام ١٩٧٩ حين وصل ٦٠ ٠٠٠ من مستقلي القوارب الى المنطقة في شهر واحد) تمت اقامة وجود في جميع بلدان رابطة امم جنوب شرقي اسيا حيث كانت الزيادة في موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (موظفو دعم البرامج والموظفون الاداريون وكذلك موظفو المشاريع المحليون) اكثر منها في أي مكان في العالم . وبعد عام ١٩٧٩ ، ازداد الموظفون بسرعة ابطأ بسبب تطور المشكلة والاحتياجات الكبيرة من الموظفين في اماكن اخرى لمواجهة حالات جديدة (على سبيل المثال ، افريقيا الوسطى وباكستان والقرن الافريقي والسودان) . وقد كانت الموارد البشرية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ازاء المشاكل المتزايدة

Digitized by UNOG Library

للاجئين والكوارث الجديدة ، مقيدة تقييدا كبيرا ، في وقت فرضت فيه قيود على الميزانية. وبالنسبة الى حالتي هونغ كونغ وسنغافورة بالتحديد ، يعتبر الموظفون كافيين لمواجهة طبيعة وحجم المشكلة .

الفقرات ٣٩ و ٤٠ و ٤١ : وبالنظر الى القيود الخطيرة التي تم ايضاحها أعلاه ، فان من الحقيقي ان المكاتب الميدانية لم يكن بامكانها التصرف بفعالية دون خدمات الموظفين المحليين . ومع ذلك فقد تم بذل الجهود لاستخدام الموظفين المحليين ، اساسا للأنشطة التشغيلية ، وليس كسكن لتخفيف الاحتياجات الشاملة من الموظفين . ويتم بذل الجهود لاعادة وزع الوظائف من المقر من أجل زيادة المنشأة الميدانية الى حد متكافئ مع الاحتياجات العاجلة . ومع ذلك ، فان على المقر تأدية اختصاص هام لا ينبغي التقليل منه . وفيما يتعلق بشاغلي الوظائف لم تبذل محاولة مدروسة للاحتفاظ بالموظفين المؤهلين وذوي الخبرة في المقر . وتمت متابعة الجهود ، وتجرى متابعتها في اطار انشطة التدريب وسياسة التناوب المحسنة ، لارسال الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة الى الميدان على نحو متزايد .

وتعريف موظفي المشاريع موجود وقد تم ابلاغه للموظفين في مذكرة داخلية في عام ١٩٨١ جاء فيها ما يلي :

" يقصد بموظفي ادارة المشاريع (الذين تحسب رواتبهم وتكاليفهم العامة ونفقاتهم الادارية ذات الصلة ، بما في ذلك السفر ، على مشروع تشغيلي) الافراد الذين يتم توظيفهم لفترة لا تتجاوز مدة المشروع للعمل فيما يلي :

(١) في الفئة الفنية بموجب السلسلة ٢٠٠ من النظام الاداري للأمم المتحدة ؛

١-١ في مجال تقني او مجال متخصص آخر من مجالات العمل التي تقع خارج الاعمال التي يؤديها الموظفون المنتظمون في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛

١-٢ في الميدان للتنفيذ التشغيلي لبرامج المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حيث تكون هذه الخدمات اما غير متوفرة أو لا يتم توفيرها الا على نحو غير كاف من قبل وكالة منفذة .

١-٣ من أجل القيام بالاختصاصات الادارية المتعلقة مباشرة بتوظيف موظفي ادارة المشاريع .

Digitized by UNOG Library

(٢) في مستوى فئة الخدمات العامة (المحلية) بموجب السلسلة ١٠٠ من النظام الاساسي لموظفي الأمم المتحدة ، شريطة ان تكون الحاجة الى هؤلاء الموظفين تدعم ، دعما مباشرا موظفي المشاريع الذين يتم توظيفهم في مستوى الفئة الفنية أو من يؤدون اختصاصا واحدا أو اكثر من الاختصاصات المبينة في الفقرات من ١-١ الى ١-٣ أعلاه " .

وفيما يتعلق بتنظيم المكاتب الميدانية وتدبير الموظفين لها ، فان من العسير ، نوعا ما ، تطوير نمط موحد ، بيد ان اختصاصات الحماية الدولية ، والمساعدة ، والادارة / التمويل ، تنعكس ، بقدر الامكان ، في هيكل المكاتب وتكوين الموظفين . وتتم اعادة تنظيم المكتب في بانكوك ليعكس هذه الاحتياجات على نحو أفضل بعد اجراء تعديلات طفيفة طبيها لتتكيف مع الاحتياجات المحلية : ثلاثة من المعينين المساعدين مسؤولين عن المسائل القانونية ، والحلول الدائمة ، والبرنامج / الادارة ، على التوالي . ومن شأن التدريب والنظام المحسن للتناوب الحاليين أن يحسنا ايضا امكانات الحصول على شاغلي وظائف مناسبين .

الفقرتان ٤٢ و ٤٣ : ان اللامركزية - أو بالأحرى الندب الى الميدان - مسألة تحظى باهتمام دقيق . وكان الاتجاه ، في السنوات الاخيرة الماضية ، هو اعطاء مزيد من السلطات للميدان وينعكس هذا في دليل شامل لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تم اعداده واصداره - ابتداء من عام ١٩٨٢ - وضع لتعزيز ادارة المكتب ومساعدة صانعي القرارات . كما تم التركيز على زيادة تفويض السلطات ، بما فيها السلطات المالية ، الى الميدان . ومن بين اختصاصات مدير الشؤون الميدانية ان يرصد " تنفيذ وفعالية السلطات القائمة والمفوضة حديثا للمؤسسات الميدانية " . وفي حقيقة الامر فان زيادة تفويض السلطات للميدان هو أحد أهداف المكتب ؛ " سياسة مرنة لوزع الموظفين ترمي الى تعزيز ... المؤسسة الميدانية " ويتم أخذه في الحسبان ، على نحو مستمر ، وتتم اعادة وزع الموظفين الى الميدان أو داخل الميدان ، وفقا لتطور الاحتياجات . ومن أخطار " اللامركزية " المفرطة تهيئة طبقة اضافية لاتخاذ القرارات او الاتصال بين المكاتب الميدانية المنفردة والمقر . وفي نظرنا ان هذا يستلزم اقامة هيكل اقليمي ضخم جديد وينبغي تجنبه .

واستجابة لحالات اللاجئين الناشئة ، تمت في الماضي اعادة الندب أو ، حسب الاقتضاء انشاء وظائف جديدة ، وسيستمر هذا وقبل سنوات قليلة ، كان وجود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في باكستان والصومال ، على سبيل المثال ، محدودا بموظف واحد من الفئة الفنية (قائم بأعمال البعثة) مع عدد قليل من الموظفين من فئة الخدمات العامة . وقد نما هذان المكتبان اليوم نموا كبيرا ، في فترة خمس سنوات ، وهما من بين اكبر مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العالم . وعلى الرغم من ان هناك متسعا للتحسين ، ثبت بهذا امكانية ندب او اعادة ندب الموظفين باخطار قصير المدة لمواجهة الحالات الناشئة في الميدان .

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٤٤ : تبذل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما في وسعها من جهد لأخذ الاطار الاقليمي في الاعتبار . فعندما بلغت مشاكل اللاجئين في جنوب شرقي آسيا أعلى درجات التعقيد والالحاح ، عين المفوض السامي منسقا اقليميا اقدم للمنطقة ، تمثلت مهمته بالتحديد في ايجاد حلول دائمة من خلال نهج اقليمي . وتم بالمثل أخذ البعد الاقليمي في الاعتبار في القرن الافريقي والسودان . وعندما سمحت الحالة ، عادت هذه الاختصاصات الى المكاتب الاقليمية في المقر .

الفقرة ٤٥ : وبالاضافة الى رئيس مكتب اقليمي يقوم بدور المنسق الاقليمي ، هناك عدد من النهج الاقليمية الأخرى التي تتبعها المفوضية في جنوب شرقي آسيا . فوحدة المستشار القانوني في آسيا ، التي انشئت في عام ١٩٨١ ، تغطي أنشطة الحماية التعزيزية في المنطقة ، كما تعمل بوصفها مسؤولة عن حل المشاكل القائمة . وقد نظمت حلقات دراسية منتظمة في مجال التدريب في مجال الحماية لجميع الموظفين الميدانيين التابعين للمفوضية في جنوب شرقي آسيا . وهناك أيضا موظف اقليمي للخدمات الاجتماعية مقيم في بانكوك ويتولى تنسيق أنشطة الخدمات الاجتماعية في جميع البلدان ، كما ان منسق عمليات مكافحة القرصنة في بانكوك مسؤول أيضا عن جميع أنشطة مكافحة القرصنة في المنطقة . ويتم أيضا عقد اجتماعات ودورات تدريبية اقليمية لموظفي المفوضية في جنوب شرقي آسيا على أساس منتظم . ومركزا فرز اللاجئين (في باتان وغالنغ) هما أيضا مركزان اقليميان مخصصان بالتحديد لايواء اللاجئين القادمين من جميع بلدان اللجوء في المنطقة والذين قبلوا ليعاد توطينهم .

الفقرة ٤٦ : وافقت مؤخرا اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ، في اطار ممارسة تصنيف الوظائف الفنية ،على بدء العمل بنظام الموظفين الوطنيين في المفوضية . ويتوقع أن يبدأ تنفيذ هذا القرار اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ .

الفقرتان ٤٧ و ٤٨ : ما فتئت المفوضية تسعى باستمرار للحفاظ على مستوى نفقات دعم وادارة البرنامج منخفضا بقدر الامكان ، تمشيا مع سلامة الادارة والمراقبة المالية ، وذلك من أجل تسخير أقصى ما تملك من موارد لسد احتياجات اللاجئين . والمفوضية تدرك أن احراز تقدم في الادارة والمراقبة المالية لا يزال ممكنا . وكما سبقت الاشارة الى ذلك يولي اهتمام دقيق للتدريب المناسب ودوران الموظفين . ويبذل جهد خاص لتحسين المراقبة المالية في الميدان ، وما فتئ المفوض السامي يؤكد لممثلي المفوضية مسؤوليتهم في هذا المجال .

الفقرة ٥١ : وتقر المفوضية تماما بحاجتها الى دعم وتعاون الدول الأعضاء للاضطلاع باختصاصات الحماية المعهود بها اليها بموجب نظامها الأساسي . وكان هناك تضامن دولي رائع في اتاحة فرص اعادة التوطين واللجوء للاجئين في جنوب شرقي آسيا . وستتقبل المفوضية ببالغ الترحيب أي دعم آخر من جميع الدول لها من أجل الوفاء بمسؤوليات الحماية الدولية المسندة اليها في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٥٤ : لم تضع الحكومات في جنوب شرقي آسيا أية اجراءات لتحديد مركز لاجئي الهند الصينية خلال الفترة قيد الاستعراض .

الفقرة ٥٥ : لم تشترك المفوضية في حالة لاجئي كمبوتشيا على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية الذين كانوا من مسؤوليات عملية الأمم المتحدة لتقديم الغوث على الحدود . وطوال هذه الفترة تولت المفوضية المسؤولية كاملة عن اللاجئين من كمبوتشيا في مراكز الانتظار التابعة للمفوضية .

الفقرة ٥٦ : تستقي المفوضية المعلومات المتعلقة باللاجئين في جنوب شرقي آسيا ، كما في أى مكان آخر ، بصورة رئيسية ، من اللاجئين أنفسهم . وواصلت المفوضية اجراء مقابلات مع جميع الوافدين الجدد طوال الفترة قيد الاستعراض . ويتم التحقق من هذه التقارير عن طريق مقارنة البيانات المختلفة المدلى بها واستنادا الى المواد الموضوعية المتوفرة عن بلدان المنشأ .

واضطلع المفوض السامي بالمسؤولية بصورة أولية ازاء جميع ملتمسي اللجوء من الهند الصينية وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة (انظر مثلا القرارات ٣٤٥٥ (د - ٣٠) و ٣٥/٤١ و ٣٦/١٢٥) . ولا يمكن أن تقوم المفوضية بفحص المطالب الفردية الا بموافقة بلدان اللجوء في المنطقة ، وعندما تكون هناك امكانية لاعادة الحالات المرفوضة بطريقة منظمة وبأمان الى بلدان المنشأ . ولم يكن أى شرط من هذه الشروط متوفرا خلال الفترة قيد الاستعراض .

الفقرة ٥٧ : بالاشارة الى البيان القائل بأن الالاف من اللاجئين قد لقوا حتفهم في بحر الصين الجنوبي في السنوات الأخيرة يحتمل أن هذا يشير الى من ثم الابلاغ بأنهم فقدوا في البحر بسبب عدم صلاحية القوارب للملاحة أو بسبب الظروف الجوية اما عدد اللاجئين الذين أعلن عن وفاتهم نتيجة للقرصنة خلال هذه الفترة فيبلغ نحو ٧٠٠ لاجئ .

الفقرة ٥٨ : العلاقة بين الانقاذ في البحر ومكافحة القرصنة هي أفضل الحالات محل خلاف اذ أن أكثر المناطق تعرضا لهجمات القراصنة هي المنطقة التي يقل فيها نشاط النقل البحرى عن أى منطقة أخرى . ولذلك ، فان ازدياد عمليات الانقاذ لن يخفف بالضرورة من تواتر هجمات القراصنة الا اذا شمل ذلك الانقاذ بقوارب الصيد المحلية .

الفقرة ٦٠ : وبشكل عام ، فان اجراءات الانزال المتعلقة باللاجئين الذين تم انقاذهم تسير على نحو مرض ، وهناك خلاف بشأن ما اذا كانت شروط اللجوء بالنسبة للاجئي القوارب اسوأ عموما من الشروط المتعلقة باللاجئين الذين يصلون عن طريق البر .

../..

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٦١ : غادر فييت نام نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص في اطار برنامج تنظيم المغادرة ومن المسائل المثيرة للجدل هي ما اذا كانت هناك علاقة مباشرة بين برنامج تنظيم المغادرة وعمليات المغادرة بالقوارب وذلك من حيث أن صفات من يستخدمون البديلين مختلفة تماما .

الفقرة ٦٢ : (انظر أيضا الرد على الفقرة ٣٠) بالاضافة الى اعادة التوطين كانت هناك أيضا عملية ادماج محلية كبيرة في المنطقة ، بما في ذلك حوالي ٢٧٠ ٠٠٠ لاجئ ادمجوا في الصين وعدة آلاف أخرى من لاجئي الهند الصينية ممن سمح لهم بالبقاء في المنطقة . وما فتئ المفوض السامي يتدخل منذ سنوات عديدة على أعلى المستويات لدى الحكومات من أجل تشجيع الحلول البديلة ، ولا سيما منها اعادة لاجئي الهند الصينية الاختيارية الى الوطن - ومما يدعو للأسف ، أنه الى أن تتوفر الشروط الضرورية للسماح بالشروع في تطبيق هذا الحل ، سيكون هناك احتمال ضعيف في أن يحرز تقدم رئيسي ويتعين أن يشمل أى مؤتمر اقليمي الاعتبارات السياسية فضلا عن الاعتبارات الانسانية ، وذلك نظرا لطبيعة مشكلة اللاجئين في جنوب شرقي آسيا . ولذلك من الأنسب أن تدعوا أجهزة أخرى في الأمم المتحدة الى عقد مثل هذا المؤتمر .

الفقرة ٦٩ : ظلت المفوضية تضطلع منذ البداية بدور قيادى في الاستجابة الى مشكلة اللاجئين في جنوب شرقي آسيا ، بما في ذلك في تايلند ، رهنا بالقيود العادية على تدبير الموظفين والموارد .

الفقرتان ٧٨ و ٧٩ : يتولى مقر المفوضية تنسيق الأنشطة الميدانية للمفوضية داخل البلدان وعلى الصعيد الاقليمي على السواء ، وذلك عن طريق المكاتب الفرعية المعنية . وفي تايلند تتعاون المفوضية تعاونا وثيقا مع السلطات التايلندية وجميع الوكالات المعنية في مجال تقديم المساعدة الى اللاجئين . وهناك أيضا اتصال وثيق بين المفوضية ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، واللجنة الحكومية الدولية للهجرة وغيرها من الوكالات الدولية العاملة في مجال اللاجئين .

والمكاتب الميدانية في الاقليم مزودة بما يكفي من الموظفين وما يتناسب مع حالة اللاجئين ، كما أن لها مجموعة من الموظفين الاداريين والماليين ممن لديهم الخبرة . وقد وفر هذا الانجاز على مر سنوات عديدة ، وفي جنوب شرقي آسيا بخاصة ،لموظفين اداريين محليين ذوى كفاءات عالية عموما ولديهم خبرة كافية تناسب اختصاصاتهم .

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٨٠ : بينما يتضح ان العودة الاختيارية الى الوطن هي حل رئيسي للعديد من اللاجئين ، لا سيما في تايلند ، وذلك للاسباب السابق ذكرها، فانه من غير المرجح أن تمثل " الحل الشامل الدائم " في المستقبل القريب .

الفقرة ٨١ : ان تحسين الهياكل الاجتماعية الاساسية في بلدان المنشأ هو بصفة عامة نشاط انمائي يتجاوز اختصاص مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وولايتها . وتقتصر المساعدة المقدمة من المفوضية الى العائدين في مجال اعادة ادماجهم، على المساعدة الغوثية العاجلة وبعض تدابير المساعدة ذات الطابع المحدود في مجال اعادة التأهيل .

الفقرة ٨٢ : بالاضافة الى برنامج تنظيم المغادرة وتقديم المساعدة الى الكمبوتشيين في فييت نام، فان المفوضية تجرى ايضا منذ عام ١٩٧٥ اتصالات منتظمة مع السلطات الفييتنامية بشأن مسألة العودة الاختيارية الى فييت نام .

الفقرة ٨٣ : واصلت المفوضية لسنوات عديدة ، اتصالاتها الدبلوماسية مع البلدان المعنية بشكل مباشر بعودة اللاجئين الكمبوتشيين الى الوطن ، ولم يتمخض ذلك سوى عن تحقيق نتائج محدودة حتى الان .

الفقرة ٨٥ : وكما ذكر من قبل ، تم تحقيق قدر من الاستيعاب المحلي في جنوب شرقي اسيا ، بما في ذلك استيعاب اعداد كبيرة في الصين ، واستيعاب مجموعات أقل حجما في تايلند وماليزيا وهونغ كونغ واليابان .

الفقرة ٨٦ : ان تعزيز مبادئ القانون الدولي للاجئين في جنوب شرقي اسيا هو الولاية المحددة للوحدة الاقليمية للمستشار القانوني في آسيا التي يقع مقرها في بانكوك . وقد قامت الوحدة باجراء اتصالات مع جميع حكومات المنطقة بشأن هذا الموضوع وما زالت تلك الاتصالات مستمرة . كما بذلت جهود لبضع سنوات لتشجيع حكومات المنطقة على سن تشريعات او وضع صكوك اقليمية مناسبة للاجئين . وفضلا عن ذلك ، فمنذ بضع سنوات والمفوضية لديها عدد من موظفي الاعلام في مكاتبها المختلفة في جنوب شرقي اسيا ، يتمثل دورهم في توزيع المعلومات العامة عن اللاجئين وخلق وعي جماهيري فيما يتعلق باللاجئين في المنطقة .

الفقرة ٩١ : كان هناك فيما سبق نحو ٦٠ وكالة في تايلند تعني بشؤون اللاجئين . اما في الوقت الحالي فهناك ما يقرب من ٤٠ وكالة في ذلك المجال .

الفقرة ٩٣ : ان لجنة تنسيق الخدمات المقدمة للمشردين في تايلند هي محفل للمنظمات غير الحكومية في تايلند اكثر منها منظمة تشغيلية ، وتتكون أمانتها من

Digitized by UNOG Library

اربعة اشخاص ولم تسع الى اكتساب الاعتراف بها كمنظمة دولية . وتقدر المفوضية عمل لجنة تنسيق الخدمات المقدمة للمشردين في تايلند تقديرا كبيرا ، وليس لديها ما يشير الى قيامها باعاقة سبيل انشطة المفوضية . وقد قامت المفوضية منذ عام ١٩٨٠ بابرام اتفاق رسمي مع لجنة تنسيق الخدمات المقدمة للمشردين في تايلند .

التوصيات من ١ الى ٦ تغطيها الردود الواردة اعلاه .

التوصية ٧ - يؤيد الامين العام هذا الاقتراح تأييدا تاما ، وهو في الواقع، يقوم حاليا بتنفيذ هذه التوصية تنفيذا أوفى من اى وقت مضى ، وفي الاعوام الاخيرة ، قامت المفوضية بانشاء وحدة طوارئ ، وبنشر كتيب للطوارئ يقدم مبادئ توجيهية واجراءات عملية عن كيفية معالجة حالات الطوارئ . ومع ذلك ، يجب التأكيد على انه في حالات الطوارئ القصوى التي قد تتعرض فيها حياة اللاجئين للخطر ، كثيرا ما يتعين الاضطلاع بانشطة المساعدة في وقت قصير للغاية ، مما قد يحول دون اجراء " تقييم شامل " عاجل قبل البدء في مثل هذه الانشطة . وفي مثل هذه الحالات، يقدم كتيب الطوارئ توجيهات مباشرة للمساعدة المطلوبة على وجه الاستعجال والتي يعقبها فيما بعد تقييم اشمل للاحتياجات .

التوصية ٨ - ونتيجة لاجتماعات التعريف الموجزة والدورات التوجيهية والحلقات التدريبية للبرمجة الاقليمية ، حسّنت المفوضية الى حد بعيد الوعي بمسؤوليات الرصد والرقابة الملقاة على عاتق كل من الموظفين الميدانيين المعينين حديثا أو ذوى الخبرة. وفضلا عن ذلك يحتوى كتيب المفوضية معلومات مفصلة وعملية فيما يتعلق بتمويل البرنامج وكذلك ، فيما يتعلق بتنظيم وادارة المشروع . وبناء عليه ، فان المنظمة مجهزة بشكل افضل ، من خلال مقرها وموظفيها الميدانيين على السواء ، لتقديم مستوى اعلى لرصد جميع الوكالات المنفذة من اجل ضمان الالتزام التام بالاحتياجات المحددة ، كما وردت في اتفاقات المشروع .

التوصية ٩ - يوافق الامين العام على التوصية . وللاسف، بسبب الطبيعة المغلقة لمعظم المخيمات الخاصة بلاجئي الهند الصينية في آسيا ، فان فرص العمل المربح والانشطة المدرة للدخل محدودة للغاية . وحيث يكون تنفيذ المبدأ ممكنا ، فان المفوضية تتابع كل امكانية ، نظرا للاهمية القصوى للتقليل من الشعور بالتبعية لدى اللاجئين ، والذى يمكن تقليله الى ادنى حد عن طريق المساهمة المباشرة في مخيمهم أو مجتمعهم المحدد . ومثال على ذلك ، ان اللاجئين الذين لديهم فرصة للعمل في هونغ كونغ يساهمون ماليا في تكلفة المرافق التي يستفيدون منها .

التوصية ١٠ - انظر التعليق على الفقرة ٩٣ .

../..

Digitized by UNOG Library

الحواشـــــي

(أ) وافقت الجمعية العامة، لا سيما في القرارات ٣٤٥٥ (د - ٣٠)، و ٣٥/٤١، و ٣٦/١٢٥، على الانشطة التي تضطلع بها مفوضية الامم المتحـــــدة لشؤون اللاجئين لصالح لاجئي الهند الصينية .

Digitized by UNOG Library